

Distr.: General  
10 September 2015

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

دورة عام ٢٠١٥  
البند ١١ (ب) من جدول الأعمال

## قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٥

[بناء على مقترح نُظر فيه في جلسة عامة (E/2015/L.23)، بصيغته المنقحة]

٣٥/٢٠١٥ - برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ يشير إلى إعلان اسطنبول<sup>(١)</sup> وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا<sup>(٢)</sup> اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في اسطنبول، تركيا، في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١ وأقرتهما الجمعية العامة في القرار ٢٨٠/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ الذي أهابت فيه الجمعية بجميع الجهات المعنية الالتزام بتنفيذ برنامج العمل،

وإذ يعيد تأكيد الهدف الرئيسي لبرنامج عمل اسطنبول المتمثل في التصدي للتحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نموا من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وتمكين تلك البلدان من استيفاء معايير رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا،

وإذ يشير إلى قراره ٢٩/٢٠١٤ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٤ المتعلق ببرنامج عمل اسطنبول،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٢٣١/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤،



(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.



وإذ يلاحظ أن موضوع الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٥ هو "إدارة الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة: المتطلبات" وأن موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو "تعزيز التكامل والتنفيذ والاستعراض: المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٥"،

وإذ يلاحظ أيضا عقد كل من الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن الخروج من فئة أقل البلدان نموا وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، في كاتماندو، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، والاجتماع الوزاري للبلدان الأفريقية الأقل نموا بشأن التحول الهيكلي والخروج من فئة أقل البلدان نموا وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، في ميلانو، إيطاليا، في الفترة من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥،

١ - يحيط علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١ - ٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا<sup>(٣)</sup>؛

٢ - يقر بأن أقل البلدان نموا حققت قدرا من التقدم فيما يتعلق بالكثير من الأهداف والغايات المتفق عليها في برنامج عمل اسطنبول<sup>(٢)</sup> مما أفضى إلى حدوث تغيير هيكلي في بعضها، ويعرب عن قلقه من استمرار تفشي الفقر في معظم أقل البلدان نموا واستمرار وجود عقبات هيكلية خطيرة تعوق نموها وانخفاض مستويات التنمية البشرية فيها وانعدام المساواة وتعرضها بقدر كبير للصدمات والكوارث، ويعرب أيضا عن قلقه لأن التحديات التي تطرحها البيئة الاقتصادية العالمية تعرض للخطر المكاسب التي تحققت حتى الآن بشق الأنفس والقدرة على توسيع نطاق تلك المكاسب لتشمل جميع البلدان الأقل نموا؛

٣ - يرحب بالتقدم الذي أحرزه العديد من أقل البلدان نموا في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، بسبل من بينها تعميم مراعاته في الوثائق المتعلقة بالتخطيط والاستراتيجيات الإنمائية وثيقة الصلة به، ويهيب بأقل البلدان نموا أن تعمل، بدعم من شركائها في التنمية، على الوفاء بالتزاماتها وأن تعمل على تنفيذ برنامج العمل، بوسائل منها إدماج أحكامه في السياسات الوطنية وأطر التنمية التي تضعها وإجراء استعراضات بصفة منتظمة. بمشاركة جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين على نحو تام، ويدعو، في هذا الصدد، مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة

(٣) A/70/83-E/2015/75.

النامية والهيئات الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك لجان الأمم المتحدة الإقليمية والفنية ونظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، إلى دعم تعميم مراعاة برنامج العمل وتنفيذه على نحو فعال؛

٤ - يرحب أيضا بالتقدم المحرز في تعميم مراعاة برنامج عمل اسطنبول في أطر التعاون الإنمائي للشركاء في التنمية ويؤكد أهمية ذلك، ويهيب بالشركاء في التنمية أن يواصلوا إدماج برنامج العمل في الأطر والبرامج والأنشطة المتعلقة بسياسات التعاون التي يضعها كل منهم على الصعيد الوطني، حسب الاقتضاء، من أجل كفالة تقديم دعم أفضل محدد الهدف يمكن التنبؤ به لأقل البلدان نموا، على النحو المبين في برنامج العمل، وكفالة الوفاء بالتزاماتهم، وأن ينظروا في اتخاذ تدابير ملائمة للتغلب على أوجه النقص أو القصور، إن وُجدت؛

٥ - يدعو جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى والمؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والمؤسسات المالية الإقليمية إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، بسبل منها تقديم قدر أكبر من المساعدة الفنية المتخصصة إلى أقل البلدان نموا في الوقت المناسب، وإدماجه في برامج عملها، حسب الاقتضاء، كل وفق ولايته، وإلى المشاركة على نحو تام في استعراضه على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي، ويدعوها، في هذا الصدد، إلى أن تقدم، في سياق تقاريرها السنوية، تقريرا إلى هيئة إدارتها عن إسهامها في تنفيذ برنامج العمل؛

٦ - يلاحظ بقلق بالغ تراجع حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لأقل البلدان نموا، ويرحب بالالتزام بعكس اتجاه هذا التراجع، ويكرر التأكيد على أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تشكل أكبر مصدر للتمويل الخارجي لتنمية أقل البلدان نموا على الصعيد العالمي، وتؤدي دورا هاما في تنميتها وأن العقد الماضي شهد تقدما في زيادة تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا، ويؤكد أن الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية أمر هام للغاية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بها العديد من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥ وهدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا، على النحو المتفق عليه في برنامج عمل اسطنبول، ويحث الجهات

المقدّمة للمساعدة الإنمائية الرسمية التي لم تف بعد بالتزاماتها تجاه أقل البلدان نموا على أن تفعل ذلك؛

٧ - يشير إلى أن برنامج عمل اسطنبول يلزم البلدان المانحة بأن تستعرض في عام ٢٠١٥ التزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية وأن تنظر في تخصيص مزيد من الموارد لأقل البلدان نموا، ويحث في هذا الصدد البلدان المانحة على إعطاء أولوية عليا لأقل البلدان نموا لدى تخصيص الاعتمادات لغرض المساعدة الإنمائية الرسمية، مع مراعاة احتياجاتها وما تواجهه من تحديات معقدة ونقص في الموارد؛

٨ - يهيب بأقل البلدان نموا وبشركائها في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى أن تواصل تكثيف الجهود التي تبذلها من أجل أن تنفذ على نحو كامل وفعال، مع توخي التنسيق والاتساق والسرعة، الالتزامات التي قطعت في برنامج عمل اسطنبول بمجالاته الثمانية ذات الأولوية، وهي (أ) القدرة المنتجة، و (ب) الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية، و (ج) التجارة، و (د) السلع الأساسية، و (هـ) التنمية البشرية والاجتماعية، و (و) الأزمات المتعددة والتحديات المستجدة الأخرى، و (ز) تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات، و (ح) الحكم الرشيد على كافة المستويات؛

٩ - يهيب بأقل البلدان نموا أن تقوم، بالتعاون مع شركائها في التنمية، بتوسيع نطاق آليات الاستعراض القطري التي تستخدمها حاليا، بما في ذلك الآليات المستخدمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ ورقات استراتيجية الحد من الفقر وإجراء التقييمات القطرية المشتركة وتطبيق أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ونطاق آليات التشاور المستخدمة حاليا بما يشمل استعراض برنامج عمل اسطنبول؛

١٠ - يهيب بالبلدان النامية أن تقدم، انطلاقا من روح التضامن وبما يتسق مع قدراتها، الدعم اللازم لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول على نحو فعال في مجالات التعاون المتفق عليها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يعد تكملة للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلا عنه؛

١١ - يدعو القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في مجال اختصاص كل منها على نحو يتسق مع الأولويات الوطنية لأقل البلدان نموا؛

١٢ - يكرر طلبه إلى الأمين العام أن يدرج المسائل التي تمه أقل البلدان نموا في جميع التقارير المتعلقة بالميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وما يتصل بها من ميادين من أجل دعم تحقيق الأهداف الوارد بيانها في برنامج عمل اسطنبول؛

١٣ - يشدد على ضرورة إيلاء اهتمام خاص للمسائل المتعلقة بأقل البلدان نموا والشواغل التي تعرب عنها في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وعملياتها؛

١٤ - يحيط علما مع التقدير بما اضطلع به الأمين العام من أعمال حتى الآن من أجل تشكيل فريق خبراء رفيع المستوى لإعداد دراسة جدوى بشأن إنشاء مصرف للتكنولوجيا وآلية للدعم في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار يخصص لأقل البلدان نموا، ويتطلع إلى أن يهتم الفريق أعماله تمشيا مع أحكام قرار الجمعية العامة ٢٢٤/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛

١٥ - يلاحظ إجراء استعراض لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول في سياق استعراضه الوزاري السنوي في عام ٢٠١٥؛

١٦ - يلاحظ مع التقدير أن بلدانا عدة من أقل البلدان نموا أعربت عن اعتزامها استيفاء معايير رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠، ويدعوها إلى بدء التحضير لذلك ولوضع استراتيجية للانتقال، ويطلب إلى جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية، وبخاصة مكتب الممثل السامي، تقديم الدعم اللازم في هذا الصدد؛

١٧ - يشير إلى ما قرره الجمعية العامة في الفقرة ٢٤ من قرارها ٢٢٤/٦٨ من أن الاحتياجات الخاصة والأولويات الإنمائية لأقل البلدان نموا، بما في ذلك المجالات الثمانية ذات الأولوية لبرنامج عمل اسطنبول، مثل بناء القدرات الإنتاجية، بسبل منها التعجيل بتنمية البنى التحتية والطاقة، ينبغي أن يُنظر فيها على نحو مناسب في العمليات المخصصة لوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

١٨ - يرحب بقرار الجمعية العامة عقد استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول في أنطاليا، تركيا، لمدة ثلاثة أيام في حزيران/يونيه ٢٠١٦، ويلاحظ الأعمال التحضيرية الجارية لإجراء الاستعراض، بما في ذلك الاجتماعات الاستعراضية الإقليمية التي عقدتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠١٥، ويتطلع إلى أن يتكامل الاستعراض بالنجاح؛

١٩ - يقرر النظر في مسألة استعراض منتصف المدة الرفيع ضمن إطار اجتماعات التنسيق والإدارة التي سيعقدها في عام ٢٠١٦؛

٢٠ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٦ في إطار البند الفرعي المعنون "استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا" من البند المعنون "تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة" تقريراً مرحلياً عن تنفيذ برنامج العمل.

الجلسة العامة ٥٦

٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٥